الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـــرضّـــة الحـــزيـــرانيـــة ونكـــوص الإنســـان المقهـــور

سعـــد محمـــد رحيـــم
كاتب

خلّفت الهزيمة الذات العاجزة والمقهورة ، أو أن الذات العاجزة والمقهورة لم تكن لها أن تنتصر في حرب ، أية حرب. لذا فهزيمتها نتيجة منطقية لمقدمات قهرها وعجزها. وبالتالي عززت الهزيمة عندها مشاعر العجز والقهر. غير أن هذه المشاعر لا يمكن استبطانها بسهولة ، وتتسم بكثير من الالتباس والتعقيد ، حتى يمكن الإشارة إلى إصابة الذات المهزومة تلك ، بحالة من الفصام بعدما راحت تستنجد أو تبتكر جملة من الوسائل الدفاعية ، وأولها الانكفاء على النفس والارتداد إلى ماض متوهم يصاحبه فقدان للحس التاريخي ، ومن ثم ضعف في القدرة على الحس والحدس السياسيين السليمين. وهكذا قاد الانكفاء والارتداد إلى الماضي إلى استعارة لباس تنكري زائف عن مجد غابر يوهم بأن تلك الذات ما تزال هي الأفضل بين الذوات الأخرى على الرغم من كل شيء.

وبحسب الدكتور مصطفى حجازي في كتابه (التخلف الاجتماعي؛ مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور) ان ثمة "محورين أساسيين تدور حولهما الحياة النفسية للإنسان المقهور، هما علاقة التسلط . الرضوخ من ناحية، واعتباط الطبيعة من ناحية ثانية. ويلازمهما معاً في تفاعلهما، الانعدام الأساسي للشعور بالأمن، وسيطرة حالة من العجز أمام الطبيعة وأمام المتسلط، وما يرتبط بهما من عقد نقص وعار". وإذن هو عجز بفعل الاستبداد الذي يخلق الذات الخانعة الراضخة. ولابد أن تكون مثل هذه الذات عاجزة أمام الطبيعة أيضاً، فهي لا تفهمها ولا تعرف كيف تتعامل معها وتتفاعل.. فتكون ضحية جهلها وأميتها، أو ضحية الممنوعات والممتنعات التي تعيق تعاملها وتفاعلها مع محيطها.. أما أس مشكلة الذات تلك فهو في علاقتها مع الدولة التي تعيش في كنفها؛ الدولة الاستبدادية المتسلطة. أفرزت الدولة أو (شبه الدولة) العربية، الاستبدادية حداثة مظهرية مشوهة من غير أن تصيب المضامين بتغيير حقيقي. ومع وجود مؤسسات دولة وأنظمة وقوانين (شكلية) بقيت القضايا الأُخر على حالها، فلم تُحرر الذات الإنسانية، ولم تؤسس قواعد راسخة لمجتمع حيوي عقلاني منتج، ولذا لم تحصل تنمية حقيقية. فإلى جانب مظاهر العمران استمرت العقلية الفئوية بالتحكم بقبضة من حديد، من غير تحقيق أي قدر ملموس من الإصلاح السياسي، أو أي قدر كافٍ من الإصلاح الاقتصادي. وظلت الشرائح الاجتماعية الدنيا تعيش في ظل شروط حياتية متدنية، وأحياناً قاسية، في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، ناهيك عن الذل والقهر والعطالة الحضارية.

إن فئة حاكمة متخلفة تدرك أن استمرار سلطتها مرهون بالإبقاء على تخلف البيئة الاجتماعية والثقافية، حيث يغدو الإنسان المقهور والمهدور والمستلب واحداً من أبرز نتاجاتها ومظاهرها. فهذه الفئة تريد الجسد الطيّع للإنسان، ولكن غير المنتج (على العكس مما تحدث ميشيل فوكو عن الإنسان الطيع والمنتج الذي أرادته وخلقته الرأسمالية الصاعدة في الغرب). فالاقتصاد الريعي (سمة اقتصاد المجتمعات المتخلفة) كفيل بتوفير الحد الأدنى من ظروف المعيشة، وإن كانت غير لائقة في الأحوال كلها. والفئة الحاكمة تستفيد أيضاً من وضع الهزيمة لإدامة سلطتها وشرعنة هذه السلطة بذريعة مقتضيات مواجهة (العدو)، وتكون السياسة المثلى المتبعة من قبلها هي إشغال المجتمع بالتهيؤ لمعارك قادمة لن تُخاض، وإن خيضت فبشكل محدود لا تمس في النهاية وجودها وموقعها، حتى وإن أفضت إلى تكريس منطق الهزيمة، وأمعنت في قهر الإنسان واستلابه وهدر طاقاته، وخراب محيطه. وذلك كله تحت شعارات براقة لا تعني أي شيء على أرض الواقع.

تراهن الفئة الاستبدادية الحاكمة على وجود (عدو) أياً كان هذا العدو؛ حقيقياً أو مختلقاً، لخلق أجواء متوترة تضمن لها الاستمرار.. إنه (عدو/ هناك) تحفزٍ ضده الكراهية من غير أن تكون جدية قيد أنملة في مواجهته. وهنا تجد المسوغات لإدامة حالة الطوارئ فتصادر الحريات وتقمع أي صوت في الداخل مناوئ لها بحجة أن لا صوت يعلو على صوت المعركة. فهي تمارس القهر ضد المجتمع كي لا يكون مهيئاً لتحولات تهدد وجودها في النهاية. ففي ظل الجهل والأمية والفقر، ومع قوى إنتاج وعلاقات إنتاج متخلفة تستطيع الفئة الحاكمة، أو هكذا تعتقد، أن تحافظ على مواقعها ونفوذها، وفي هذا المناخ المسموم سنكون مع الإنسان المقهور الذي قد يقوده اليأس إلى التطرف أو الانحراف.. هذا ما يفسر،إلى حد بعيد، انتشار الحركات الأصولية المتعصبة من جهة وعصابات الجريمة المنظمة من جهة ثانية، وكلاهما يستخدمان العنف وسيلة لتحقيق مآربهما، في أغلب البلدان العربية. فضلاً عن انتشار الفساد والميل إلى التخريب واللاأبالية والكسل وضعف الروح الوطنية ومعاداة الدولة، والاحتماء بالانتماءات والهويات الضيقة. ومع معادلات جدل (الاستبداد . التخلف . الهزيمة . القهر) يمكن أن نفهم ما جرى في كثر من البلدان العربية خلال العقود الأربعة المنصرمة، ولماذا بتنا نتراجع في كل ناحية من نواحي الحياة فيما العالم يتقدم.

إن الوسائل الدفاعية التي يستخدمها الإنسان المقهور عديدة، في المقدمة منها الانكفاء على الذات "وهي كآلية دفاعية تسير في اتجاه التقوقع والانسحاب بدل مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية". وهنا "يتوجه (الإنسان المقهور) نحو الماضي ويتمسك بالتقاليد والأعراف بدل التصدي للحاضر والتطلع إلى المستقبل". وهذا معناه الركون إلى الكسل والسلبية، فيستقيل عنده العقل أو يكاد، وتتعطل الإرادة، وينضب نبع الإبداع.

أما المفهوم المركزي الذي يتعاطى معه الدكتور حجازي في أغلب مؤلفاته فهو (التخلف)، والتخلف كما نعلم، مفهوم بنيوي شامل ومولِّد لبنى وظواهر ومعتقدات وأنماط سلوك لا تحصى. وفي ظل التخلف يمكن الحديث عن (الإنسان المهدور؛ عنوان أحدث كتب الدكتور حجازي). وهذا الإنسان جرى إهدار وتبديد حقه في إنسانيته وكرامته. وإذن، لا يمكن الانطلاق نحو البناء الاقتصادي والسياسي، مثلما يؤكد، من غير إيقاف هذا الهدر الوجودي. وبالعودة إلى (سيكولوجية الإنسان المقهور) فإن الإنسان الذي يعيش حالة التخلف هو "كائن تتحكم به التقاليد وتقيد كل حركة أو انطلاقة نحو المستقبل لديه". وهو يعاني الفشل ومرارته، ولهذا تحصل عنده حالة من "النكوص إلى الماضي والاحتماء بأمجاده وأيامه السعيدة". وهذا النكوص أوالية شائعة تتحكم بعقل الإنسان المعرّض لفشل كبير، ولاسيما حين لا تتوفر له شروط تخطّي الفشل ويفتقر إلى ضرورات تحقيق النجاح.. يقول الدكتور حجازي؛

"فإذا لم تتيسر له (للإنسان المقهور) الحلول الناجعة التي تمكنه من التحكم الفعلي بالواقع على مستوى ما، لجأ إلى الحلول الخرافية والسحرية" وهذا يفسر قدرية الإنسان العربي ، والشرقي عموماً، واستسلامه للظروف. ويرى أن هذا الإنسان لم يتراجع إلى هذه المواقع القدرية الاستسلامية "إلاّ بعد عصور طويلة من القهر الداخلي والخارجي، وبعد استفحال الحرمان، واتصال المآسي. فالقدرية هنا هي محاولة الدفاع الأخيرة التي توسلها هذا الإنسان كي يتمكن من الاستمرار في الحياة".

بالمقابل، وهو يدرس حال الإنسان الذي صدمته الهزيمة الحزيرانية يتحدث جورج طرابيشي في كتابه (المرض بالغرب؛ التحليل النفسي لعصاب جماعي عربي) عن النكوص بعدّه إضراباً عن النمو وإلغاءً للذاتية، واستقالة من الفعل التاريخي، وإحياءً للمخطط العائلي عوضاً عن المخطط السياسي أو الطبقي، وإحياءً للمركزية الأنوية، وعودة للمكبوتات الطفيلية، وإعادة تنشيط لآلية الترميز الجنسي حيث أن الرمزية الجنسية هي بمثابة النظام المعرفي – الابستيمي للرؤية العصابية للعالم، وتقهقراً من تلقائية الفعل إلى آلية رد الفعل، وارتداداً فعلياً عن عصر النهضة. فما يجري ليس سوى نكوص وانقلاب "من منطق النهضة إلى منطق الردة، والتحول عن إرادة الدخول في العصر إلى إرادة الخروج من العصر".

يقوم طرابيشي في كتابه الآنف الذكر بتمديد (الخطاب العربي المعاصر) حصراً على سرير التحليل النفسي، ويسمّيه "الخطاب المعصوب الذي تنتجه شريحة واسعة من الأنتلجنسيا العربية منذ الرضة الحزيرانية" وهذا هو الخطاب التراثي، أو خطاب الأصالة في نتاج الأنتلجنسيا هذه.. يقول طرابيشي؛

"وبما أن كل نكوص نحو الماضي يجد مبرراته ودوافعه . اللاشعورية في الغالب . في إحباطات الحاضر، فإن كل خطاب تراثي يحمل أو يعكس ضمنياً موقفاً من الحاضر ومن العصر، وبالتالي من حضارة العصر". وهذا ما يجعل الخطاب العربي الحديث المعصوب يصدر عن ثنائية شالّة؛ "فكأن لا تراث إلا في مواجهة العصر وبالمضادة معه، وكأن لا أصالة إلا في مواجهة الحداثة وبالقطيعة معها".

وإذا كانت هذه الأنتلجنسيا قد "مثلت بقدر أو بآخر، وعلى امتداد تاريخها الحديث، عامل نهضة وتقدم" فإن "شريحة واسعة وسائدة منها، باتت تحتل موقعها اليوم داخل معادلة التخلف بالذات باعتبارها عاملاً من عوامله". ويمكن تلخيص أزمة الأنتلجنسيا العربية بأنها أزمة علاقة مع الحضارة الحديثة.

ويخشى طرابيشي من أن يتحول خطاب العصاب هذا إلى خطاب السلطة، وبذا ستشرع أبواب مستقبل (المثقف والإنسان العربي) أمام الظلامية. ولا يفقد طرابيشي الأمل "فمهما يكن من قسوة إحباطات الحاضر ومن قوة التثبيت الرضّي على الماضي والدفع باتجاه النكوص، فإن في الدينامية النفسية قوى دافعة أيضاً باتجاه المقاومة والمعافاة والتقدم" كما يقول. وهو يدعو إلى الأخذ بالعقلانية المحررة وتحقيق الحداثة، والمشاركة في البناء الحضاري، والحضارة اليوم ذات طابع غربي، والعداء المجرد للغرب هو عداء للحضارة الذي يفضي إلى الفصام، وهذه الحضارة قابلة للنقد، لا للرفض، على وفق وجهة نظره.

ينجم عداء شرائح واسعة، لا يُستهان بها، من مجتمعاتنا العربية للآخر (الغرب) من اتجاهين، الأول؛ صورة الاستعمار والهيمنة التي تركها الغرب في أذهاننا جراء طبيعة علاقته (معنا) لمدة طويلة، وجملة المواقف المتحيزة التي اتخذتها حكومات غربية عديدة فيما يتعلق بقضايانا. والثاني؛ الشحن الانفعالي العاطفي الذي جوهره الكراهية والذي مارسته الحكومات العربية الاستبدادية والمؤسسات الراديكالية، ولاسيما السلفية منها، عبر خطاباتها السياسية والإعلامية والدعوية، مما انعكس لا على الموقف من سياسات حكومات (غربية) بعينها، وإنما من الغرب عموماً؛ مجتمعاً وثقافة وحضارة. فأوجد حاجزاً نفسياً بين تلك الشرائح الواسعة، التي تحدثنا عنها من مجتمعاتنا، وبين الغرب. وهذه إشكالية أخرى من الإشكاليات المطروحة راهناً أمام فكرنا، ورؤانا السياسية والحضارية.

في هذا الإطار، تواجه الفكر العربي، اليوم، حزمة من الأسئلة تمس كيان ومستقبل مجتمعاتنا في الصميم؛

كيف نعود إلى منطق النهضة ثانية؟. كيف نتجاوز مواطن قصور النهضة السابقة التي انطلقت منذ منتصف القرن التاسع عشر؟. ما الأسس والقواعد التي على وفقها نبني دولة القانون والمؤسسات الحديثة.. الدولة المدنية، دولة المواطنة والعدل الاجتماعي والديمقراطية؟. أية تنمية نريد وما الاستراتيجيات التي تتطلبها، وكيف نرسمها وكيف نضعها موضع التطبيق؟. ما أنجع التصورات التي يمكن بناءها حول إدارة موارد الأمة في حقول الاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم؟. ما المسارات المطلوبة للإصلاح السياسي والاقتصادي ، والعلمي والمعرفي، والاجتماعي؟. ما القوى الاجتماعية التي يمكن التعويل عليها في بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية، والنهضة الشاملة؟. ما القيم التي يجب غرسها وتكون مخصبة ومنتجة في مسار النهضة والتنمية؟. كيف نعيد الثقة إلى الإنسان/ المواطن، والمجتمع عموماً ونجعلهما حيويين ومنتجين؟. ما الشروط الضرورية التي تؤسس لعلاقاتنا مع الآخر/ الغرب، وعلى مبدأ الاحترام المتبادل والشراكة الفعالة في بناء الحضارة العالمية، والحفاظ على البيئة الحيوية لمجتمعات الأرض كلها؟ ما رهاناتنا للمشاركة في تحولات هذه الحضارة العالمية إبداعاً فكرياً وثقافياً، وإنتاجاً علمياً ومادياً؟.

فقط بالإجابة على هذه الأسئلة ودفع قوى المجتمع الحية لتبنّي مشروع تنموي وحضاري ينطوي على إجابات تلكم الأسئلة، حيث يتحول المشروع ذاك إلى هاجس يومي لكل فرد/ مواطن، وبرامج عمل لمؤسسات المجتمع والدولة كافة.. أقول؛ فقط، في هذه الحالة يمكن الإبراء من الرضة الحزيرانية، وتجاوز عقابيل الهزيمة، والكلام عن إنسان جديد وأفق جديد، ونهضة حقيقية.

الـــرجـــوع لأبي هـــاون !

-حـــوار مـع رشـيـــد الخـيـــون -

هـــشـــام داود*

برغم عدم مشاطرتي لبعض مما يكتبه الزميل رشيد الخيون، أعترف بأن ركنه الأسبوعي في جريدة الشرق الأوسط اللندنية هي لحظات راحة نفسية لما للكاتب من قدرة على السرد بأسلوب صحفي شيق. إلا أن ركنه الأخير شذ عن المألوف (فرنسا .. بغداد لا "أبو هاون "، الشرق الأوسط، ١١ حزيران ٢٠٠٨). منه يطل علينا الخيون، على غير عادته، مشخصنا حواره، متأرجحاً بين الوعظ والتحليل السياسي العجول لينتهي بحداثوية متكلفة بعض الشيء. لم أفهم حقيقة ترفعه على أبي هاون وسط جمهور منتقاة بعناية (يكفي معاينة ردود قراء موقعي الشرق الأوسط وإيلاف). على غير عادته، تحرر الخيون هذه المرة من أدب الحوار لينتج خطاباً أقرب للتشهير منه للجدل النقدي المسؤول. إدعى العقل فأنتج العاطفة. هل لي أن أذكر زميلي المحقق، وهو العارف بأخبار البلدان والأزمان، بأن للحوار أصولاً وللتحقيق تقنيات؟

يشك العديد من الزملاء (كنت أحدهم) بجدوى الجدل العقلي مع خطاب صحفي عابر، مهما كان الخطاب مزوقا بمقتطفات واستعارات تاريخانية. ولكن، زاوية رشيد الخيون عن بيت السيد عبد المهدي المنتفكي في أبي هاون (الناصرية) وضعتنا وبعنف أمام إشكالية أساسية تواجه كل كاتب جاد : قدرته المهنية عند الكتابة والبحث على الانسلاخ من مركزيته الثقافية والاجتماعية ومن كل أشكال الشخصنة. من هنا، تثير زاوية الخيون الأخيرة عدداً من الأسئلة من دون أن تقدم، حسب تقديري، أجوبة مقنعة. سأكتفي بنقطتين فقط :

أولاً : كيف يمكن لمحقق كرشيد الخيون تحليل ودراسة شخصيات مركبة، ذات هويات متداخلة ضمن نسيج اجتماعي ديناميكي بالاعتماد فقط على منهجية أولانية جامدة -Primordia liste؟ كيف يمكن عزل ما تعرض له الأفراد من هزات وتحولات عميقة في زمن متسارع أدى حتى بدول وإمبراطوريات جبارة كنا نقول عنها حتى الأمس القريب بالخالدة ؟ تلك الحقبة التي شهدت حراكاً ثم انكماشا حوارياً وثقافياً كونيين، أهمها صعود ثم انهيار مدارس فكرية وفلسفية جبارة (البنيوية، الوجودية، الشيوعية الستالينية، الإيديولوجيات القومية، التفكيكية، الحركات الاسلاموية الراديكالية، ما بعد الحداثة، الخ). إن كان ذلك صحيحاً في العالم والمنطقة، لماذا إذن يستكثر زميلنا رشيد الخيون على عادل عبد المهدي حصراً حرية الاختلاف والاختيار، مهاجماً شخصه تارةً، وناكراً حقه تارة أخرى في أن يعاين تراثه السياسي ضمن سياق تطوري، وليس التشبث بنقطة بدء تعود لنصف قرن مضت ؟ ولو سلمنا بأن البدايات السياسية الأولى لعدد من شباب ذلك الوقت، بمن فيهم عادل عبد المهدي، قد أثارت حفيظة الخيون، ترى لماذا لا تدرس هذه الظاهرة في سياق سوسيولوجي- تاريخي مس المئات من الأشخاص ممن جربوا ثم صدوا عن الإيديولوجية القومية بردائها البعثي (منهم نبيه بري، عبد الرحمن منيف، جمال الأتاسي، قيس السامرائي، فواز الطرابلسي، فالح عبد الجبار، مؤيد الصفار، طارق الدليمي، محمد حسين رؤوف، عبد الله البياتي، درع ظافر السعد، الخ) ؟

ما يؤسف في زاوية الخيون الأخيرة هو الانطباع الذي يخرج به القارئ كونه في حضرة وجدان متسامي (الخيون) مقابل نفس مجبولة بالميكيافيلية (عادل عبد المهدي). في الحقيقة، "الناصية الوجدانية" المفترضة التي رسمها الخيون لنفسه (قد لا يعنيه) أخرجته من دوره كمحقق وكاتب وحولته لمفتي قادر على استصدار فتاوى قطعية بحق من يختلف معهم، بمن فيهم عادل عبد المهدي، حتى لو كان الأخير من أصحاب مفهوم الدولة المدنية، وتشجيعه للتعددية السياسية والفكرية، ودعوته لمواجهة التناقضات بالحوار، واستجابته لنداءات مراكز نشر وتدريب عراقية في الخارج "كمركز الدراسات الإستراتيجية"، الخ.

من دون شك، لعادل عبد المهدي (كشخص وكممثل لتيار سياسي) ما له وما عليه، خاصة دوره منذ سنوات في تجربة الائتلاف الحاكم في العراق، تصوراته بشأن الدولة الفيدرالية، الحوكمة، تصوره لشكل وجوهر المواطنة في مجتمع متشظ، الخ. هذه ثيمات تستدعي التأني وفتل العقل وليس العجلة الصحفية.

ثانياً : ما إن يبدأ زميلنا الخيون تحليله للدور الفرنسي الجديد في العراق، حتى نجده عائما وسط تسطيح تنم حقيقة عن جهل بالدبلوماسية الفرنسية عموما وبشخص وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير خصوصا. لست هنا بصدد تضخيم الدور الفرنسي المتواضع أصلا في العراق. ولكن، أن يجزم كاتبنا بأن برنار كوشنير وصل الناصرية بمظهر " صاحب الجيش الغازي، شأنه شان البريطاني والأمريكي يهبطان أينما يريدان" لهو جهل معيب ليس فقط بشؤون هذا البلد الأساسي في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط بل وبالخصوصية الشديدة للوزير الفرنسي ذاته. وبما أني في حضرة محقق، لنبدأ بالوقائع الملموسة :

وصل الوزير الفرنسي الناصرية ساعات معدودات بعد مغادرة آخر جندي أسترالي لها، ووسط حشد من العراقيين في منطقة خالية تماماً من الجنود الأمريكيين، وضعت تفاصيل زيارة برنار كوشنير للعراق بتفاهم تام بين الخارجية العراقية من جهة والخارجية الفرنسية من جهة أخرى، وإن الجانب الفرنسي حبذ البدء من "دار السلام" في حين ارتأت الحكومة العراقية الجنوب كون الزيارة جاءت بعد يوم واحد من رجوع الوفد العراقي من ستوكهولم بعد مشاركته في المؤتمر الدولي لإعادة أعمار العراق (يقال بأن الوفد العراقي كان مؤلفا من عدة مئات من الأشخاص، على رأسهم رئيس الوزراء نوري المالكي وأغلبية الوزراء، بمن فيهم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري)،

مهما كانت الدبلوماسية الفرنسية باردة وبروتوكولية النزعة، يبقى هناك دائماً دور للمبادرة والتأثير الشخصيين في صناعة الحدث. هل يجهل حقاً زميلنا الخيون بأن لعادل عبد المهدي علاقة شخصية مع العديد من الوجوه السياسية والثقافية الفرنسية بمن فيهم برنار كوشنير ؟ ولشدة استغرابي، لم أفهم لماذا استكثر ابن الخيون على ابن الشبر رجوع الأخير إلى مضارب أبيه في الناصرية ؟

رافق وزير الخارجية الفرنسي إلى العراق مجموعة من الصحفيين والدبلوماسيين ولم يكن بينهم عسكريون. للتذكير فقط، ليس لفرنسا جندي واحد في العراق، عدا ٢١ شرطياً عسكرياً يحمون سفارتهم الواقعة خارج المنطقة الخضراء !

أراد كوشنير أن يوجه بحماسه المعهود رسالة من الجنوب العراقي لبلده الأم فرنسا بان العراق "يتعافى " وإن على فرنسا أن تطوي صفحة الماضي المشاكس للإستراتيجية الأمريكية. تلك المشاكسة التي تحولت وابلاً على العراقيين قبل غيرهم،

للتذكير فقط، ألغت فرنسا ديون العراق الرسمية في حين بررت جريدة الشرق الأوسط وجوب بقائها لصالح دول عربية شقيقة،

لم تلتمس بغداد، حسب علمي، من فرنسا منّة أو شفقة بل تعاونا اقتصاديا وثقافيا وعلميا نافعاً للطرفين. ليس هناك من سياسة دولية من دون مصالح. وينطبق هذا المبدأ على فرنسا أيضا، وأنه حان الوقت أن يرسم العراقيون سياستهم الخارجية وفق مصالح بلدهم.

ترى من أين جاء زميلي الخيون بتلك النزعة الفرنسية الغازية التي تبدأ من أبي هاون لتشرذم بعدها البلد وتضيع "دار السلام" ؟

قد أضيف ملاحظة (أو سميها وخزة) أخيرة. للأسف أسرف الزميل رشيد الخيون في ورقته الأخيرة استخدام بعض التابوات ثم قدمها ككتابات صحفية عادية : استخدامه الآباء ضد الأبناء (عبد المهدي ضد نجله عادل)، الأخوان وأولاد العم ضد بعضهم (كما فعل قبل أسابيع مع الصديق جعفر الصدر عندما حاول دق إسفين بينه وبين إبن عمه مقتدى، برغم رفضنا لممارسات الأخير). كيف يمكن لزاوية صحفية ومن محقق مرموق بوزن رشيد الخيون، أن تحتمل كل هذه المغالطات؟.

* (باحث في المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمي/ مدير مركز دراسات الشرق الاوسط في بيت العلوم الاجتماعية-باريس)

المعاهدة والتغييرات القانونية العاصفة

د. مهنـــد البـــراك
كاتب

يتزايد القلق كلما اقترب موعد ابرام المعاهدة العراقية ـ الأميركية " الطويلة الأمد " وفق تعبير مسؤولين عراقيين و اميركيين . . وتزداد وتتنوع التصريحات بصيغ لاحدود لها عن وجود نقاط اتفاق ونقاط خلاف او رفض اضافة الى تصريحات رفض مطلق او موافقة مطلقة . . في ظروف لم يتم الإعلان فيها عن مسودات حتى اولية لها ، وجرى الاكتفاء ببنود التوجهات العامة التي تم الأتفاق عليها وإعلانها ، بين رئيس الوزراء العراقي المالكي والرئيس الأميركي بوش الذي تشارف ادارته . . المسؤولة عن ابرام تلك المعاهدة على الانتهاء.

بعد ان وصف عدد من أبرز المسؤولين الأميركيين المباشرين، تلك المعاهدة، بكونها (معاهدة تنفيذية قابلة للإلغاء في اي وقت (؟!) و ان الإدارة الأميركية ابرمت العشرات من مثيلاتها مع عدد كبيرٍ من دول العالم) مناقضين بذلك وصفهم اياها بكونها (طويلة الأمد) و (ستراتيجية) ، في اطار مساعي كبيرة للتخفيف والتجميل بتقدير البعض، الا انها كثيرة المعاني والتشتت، بل وخطيرة قانونياً بمفهوم المتخصصين .

وفيما يرى كثير من السياسيين و الخبراء اهمية وضرورة المصارحة . . في ظروف لم تعد خافية على احد، وأن المعاهدة تأتي بين بلد صناعي عسكري مالي عملاق ان لم يكن اقوى العمالقة الدوليين عسكرياً على الأقل الآن، وبين بلد ثري برغم جهود مخلصيه يتعثّر وهو يعاني، الأحتلال ومخاطر التلويح بالأحتلال من جيران، من الفساد الإداري ومن طمع ضواري متنوعي البنى و الوجهات، اقليميين ودوليين . . . من (القاعدة) الإرهابية الى عرب وايرانيين واتراك . . لايردعهم جميعاً لا قانون ولا معاهدات و لا اتفاقيات سواء كانت دولية او دولتية (بين الدول)، ولا اعراف .

فإنهم يحذرون من تصريحات عدد كبير من المسؤولين الأميركيين في معرض ردودهم على ماهيات الرفض وعدم الأتفاق، لأنها بلغت حداً غير معقول من التناقض والتضارب، الذي يمكن وصفه بالكذب بتقديرهم . . ويذكّرون بان الوجهة الستراتيجية للتعامل الأميركي مع القضية العراقية واعتبارها علناً قضية مصيرية من قضايا الأمن القومي الأميركي، كانت منذ اعلان الكونغرس الأميركي (قانون تحرير العراق) عام ١٩٩٨ في زمن ادارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلنتون عن الحزب الديمقراطي، لتتخذ العديد من القرارات والإجراءات ذات الطابع الستراتيجي الدائم وليس العملي كما مرّ، التي وصلت الى اعلان الحرب على العراق وقيادتها (الإدارة الأميركية) للتحالف فيها، والتي اسقطت الدكتاتورية واعلنت الاحتلال . .

ليتواصل ذلك الستراتيج باعلان مجلس الشيوخ الأميركي خطة بيكر . هاملتون (الجمهورية . الديمقراطية) . . ذات البنود الداعية الى : تقليص النفقات على اساس (ان اية زيادة بالألتزامات الأميركية، عسكرية كانت او مالية اوغيرها، يجب ان تقابلها زيادة بالتزامات الجانب العراقي مادياً وبشرياً !) ، والى: الانسجام في المنطقة وتحقيق الأمن والإستقرار فيها والى عدم ممانعة مجلس الشيوخ من التعامل مع العراق ككيان واحد او عدة كيانات . .

واستناداً الى المسيرة الكثيرة التعاريج والألتواءات والعنف وضعف المصارحة وانعدامها، واستناداً الى انواع انعدام الوضوح و المضاربات القانونية وخاصة الدولية والأميركية منها، والتخبط القانوني الدولي المستمر تحت طائلة (انتهاء منظومة قوانين مرحلة الحرب الباردة) وعدم الوضوح القانوني او انعدامه بدعوى (اعادة تشريع القوانين الدولية) . . التي تسببت بضياع عشرات مليارات الدولارات من الأموال العراقية . من النفط ومن المدخرات المالية والعينية . ، ومن الأموال والمستندات المسجلة باسم رجال الدكتاتورية السابقة . . وعدم متابعة او وضع اليد على مختلسيها اميركاناً كانوا ام عراقيين ام عرباً او غيرهم . . اضافة الى استمرار النزيف المالي الهائل بنفس الحجج المذكورة .

تنادي اوساط واسعة الى ضرورة الدقة في استخدام ومعرفة وتوضيح وتحديد المقصود والمعنى الفعلي للتعابير القانونية النافذة في عالم اليوم، للمفاهيم الأساسية . . . من : المفهوم القانوني والمالي المعمول به فعلاً لـ " السيادة الوطنية " ، " التعاون " و " الأستثمار " . . . الى المفاهيم والمعاني والفروق القانونية لـ " معاهدة " ، " ميثاق او وثيقة تفاهم " ، " اتفاقية " . . و توضيح استناده الى اي اجماع دولي او سوقي او تجاري، والاّ سيضيع الكثير والكثير باسم ، " المصلحة الوطنية " او " الشرعية " او على مذبح " كلمة الثقة " الشفاهية، وعلى نصوص لم تعد فاعلة او تغيّر المراد بها قانونياً ، دولياً او تجارياً في عالم اليوم . . لكل الأسباب الغنية عن التعريف.

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة

٢ ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة

٣ ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com

آراء وافكار
Opinions & Ideas